## حقوق داعمة لأصحاب الهمم

اقرأ النص ثم أجب عن الأسئلة التالية:

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً كبيراً بأصحاب الهمم، إيماناً منها بأنهم جزء أساسي من نسيج المجتمع وشركاء في مسيرة التنمية المستدامة. وقد تبنت الدولة نهجاً قائماً على تمكينهم وضمان حقوقهم، بما يحقق لهم حياة كريمة قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص. وانطلاقاً من هذا التوجه، تم إصدار القانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يشكل إطاراً قانونياً يضمن لهم الحماية والرعاية وعدم التمييز في مختلف مجالات الحياة.

كما عززت الدولة جهودها بإطلاق القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2016 الذي استبدل مسمى "ذوي الإعاقة" بـ"أصحاب الهمم"، في خطوة تعكس احترام قدراتهم وإمكاناتهم. وتعمل وزارة تنمية المجتمع على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الداعمة لدمجهم في المجتمع، من خلال برامج التأهيل والتدريب المهني، وتوفير الخدمات الاجتماعية المتخصصة.

وفي مجال التعليم، تحرص الدولة على تطبيق سياسة الدمج التعليمي في المدارس الحكومية والخاصة، بحيث يحصل الطلبة من أصحاب الهمم على فرص متكافئة في التعلم، مع توفير التسهيلات المناسبة والأدوات المساندة. أما في قطاع العمل، فتدعم الجهات المعنية توظيفهم في المؤسسات المختلفة، مع تهيئة بيئات عمل ملائمة تسهم في إبراز قدراتهم وتعزيز استقلاليتهم الاقتصادية.

كما تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية والتأهيلية الشاملة، وضمان سهولة الوصول إلى المرافق العامة ووسائل النقل، من خلال تهيئة المباني والمنشآت وفق معايير تسهّل الحركة والتنقل. وتؤكد هذه الجهود مجتمعة أن دولة الإمارات تسعى إلى بناء مجتمع شامل يحترم التنوع الإنساني، ويعزز قيم العدالة والكرامة والمشاركة الفاعلة لجميع أفراده.



LIVEWORKSHEETS

**السؤال الأول) القانون الذي ينظم حقوق أصحاب الهمم في دولة الإمارات هو:**

**A.** القانون الاتحادي رقم 5 لسنة 2010
**B.** القانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006
**C.** قانون العمل الاتحادي
**D.** قانون الخدمة المدنية

**السؤال الثاني) تغيير مسمى "ذوي الإعاقة" إلى "أصحاب الهمم" يعكس:**

**A.** تقليل المسؤولية المجتمعية
**B.** التركيز على جوانب القصور
**C.** احترام القدرات وتعزيز النظرة الإيجابية
**D.** إلغاء القوانين السابقة

**السؤال الثالث) توفير أدوات مساندة لطالب من أصحاب الهمم داخل الصف يُعد مثالاً على:**

**A.** العزل التعليمي
**B.** الدمج التعليمي
**C.** التمييز الإيجابي المؤقت
**D.** الإعفاء من الدراسة

**السؤال الرابع) الربط بين التشريعات وتوفير بيئات عمل ملائمة يدل على أن الدولة:**

**A.** تكتفي بالتنظير القانوني
**B.** تفصل بين الحقوق والتطبيق
**C.** تركز على جانب صحي
**D.** تعتمد منهجاً تكاملياً بين التشريع والتنفيذ

**السؤال الخامس) تهيئة المرافق العامة ووسائل النقل لأصحاب الهمم يعبر عن:**

**A.** مساواة شكلية محدودة
**B.** مبادرة مؤقتة
**C.** إجراء تنظيمي
**D.** التزام فعلي بمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية



LIVEWORKSHEETS